



البوابة

عودة على مركزه القرار في ظلّ جائحة كورونا

ضرورة ظرفيّة أم حياء عن اللامركزية؟



مقدمة

انضافت جائحة كورونا الى قائمة التحديات التي يشهدها مسار اللامركزية عموما والسلطة المحلية، ممثلة في البلديات، على وجه الخصوص. فلئن كانت مسألة الصحة العامة على المستوى المحلي تنحصر عادة في إشكالات جمع الفضلات ، وجدت البلديات نفسها، خلال الأزمة الصحيّة، في الصفّ الأمامي لمجابهة جائحة عالمية ضربت محليًا بالبلديات على وجه السواء؛ فلا فرق بين محدثة أو قديمة ولا فرق بين غنيّة أو فقيرة. الكلّ كان معنيًا بإدارة الأزمة محليًا والانخراط في الجهود الوطنية لمجابهة الوباء، لكن الامتحان الأصعب الذي اجتازته البلديات هو الاستجابة إلى مقتضيات الواقع المحلي والحفاظ على صحة وسلامة المتساكنين/ات من جهة، والالتزام بمقتضيات التنسيق بين المركزي والمحلي في ادارة الأزمة من جهة أخرى. فمثل امتحان كورونا في الآن ذاته فرصة لإثبات الجدارة ... وأيضاً مصدراً للتجاذب والإرباك ...

جائحة وطنية أيّ دور للبلديات في التصدّي لها حسب مقتضيات القانون التونسي؟

أثارت مسألة اختصاص البلديات في مقاومة جائحة كورونا لغطا كبيرا، بين من يعتبر أنها اختصاص مبدئي للسلطة المحليّة وبين من يرى أنّ البعد الوطني للجائحة يجعل البلديات غير مختصة في مقاومته أو على الأقل أنّ الصلاحيّة تعود للمركز وما للبلديات سوى أذرع لتنفيذ القرار المركزي دون اجتهاد. هذا اللغظ، يحيلنا للرجوع الى الفلسفة التي تقوم عليها اللامركزية وأصل تكريسها صلب الباب السابع في الدستور وتشريع مجلّة الجماعات المحليّة الذي يقوم أساسا على فكرة القرب من المتساكنين والمتساكنات مما يضمن فهما أفضل للحاجيات وحسن الاستجابة لها من قبل الجماعات المحليّة بمختلف أصنافها حسب ما يقتضيه واقع كلّ منطقة بلدية، جهويّة أو اقليم. وينسحب هذا المنطق سواء في السير العادي للشأن المحلي، أو اذا تعلّق الأمر بمجابهة الأوبئة والآفات وهو ما تكّرسه الفصول 266 و 267 من مجلة الجماعات المحليّة والتي تسند لرئيس البلديّة سلطة اتخاذ الترتيب الخاصّة بحفظ الصّحة، تمارسها في حدود مجالها الترابي وفي اختصاصها ودون التعارض مع الأحكام الترتيبية والتشريعية ذات الصبغة الوطنية وتؤكّد على أنّ ممارسة هذه السلطة الضبطية تشمل كل ما من شأنه " أن يمكن من تلافي الحوادث والآفات والكوارث بشتى الوسائل الملائمة وتدارك أمرها والقيام بالإسعافات اللازمة كالحرائق والفيضانات والكوارث والأوبئة..". كما تحقّل مجلّة الجماعات المحليّة رئيس البلدية المهمل والمتقاعس مسؤوليّة عدم اتخاذ الإجراءات المضبوطة بالقوانين والتراتب وتحوّل للوالي في هذه الحالة الطول محلّه¹. وتمارس هذه الصلاحيّة على غرار كلّ صلاحيات الجماعات المحليّة وفق مبدأ التدبير الحرّ ودون التعارض مع أحكام الدستور والقانون ومع احترام وحدة الدولة ومع مراعاة مقتضيات الدفاع الوطني والأمن العامّ.

لئن كان من البداهة القول بأنّ البلديات تحتكم لمبدأ التدبير الحرّ في اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة في مجابهة الأزمات، فإنّ البعد الوطني للجائحة هو ما يجعل البلدية أمام المعادلة بين ممارسة صلاحياتها بحريّة واحترام الترتيب والتشريعات ذات الصبغة الوطنيّة وعدم التعارض معها.

إلّا أنّ مسألة مجابهة الجائحة في علاقة مع البلديات قد تجاوزت البعد القانوني للمسألة² وصلاحيات كل طرف، لتتصبّ مباشرة في خانة الخطاب السياسي وأزمة التنسيق بين السلطة المركزيّة واللامركزيّة والقدرة على إدارة الأزمات على المستوى المحليّ.

¹ حسب مقتضيات الفصل 268 من مجلة الجماعات المحليّة.

² حول قانونيّة المنشور عدد 9 المؤرّخ في 25 مارس 2020.

- عفاف مراكشي، "في حوكمة ادارة الأزمة الصحيّة في تونس: بين الوطني والمحلي"، جريدة المغرب 20 مارس 2020.

-منال دربالي، "في زمن كورونا: صراع التموقع بين السلطة المركزيّة والسلطة المحليّة في تونس"، موقع نواة، 22 أبريل 2020.

- مداخلة معتزّ الفرقوري، في الندوة الافتراضية "السلطة المحليّة زمن كورونا"، 9 أبريل 2020.

قرار مركزي في ظلّ نظام لامركزي

"لا مجال لأخذ قرارات من أي سلطة محلية أو جهويّة دون الرجوع الى السلطة المركزية والتنسيق معها"³. عبارات لم يتوقع المتابعون للشأن المحليّ أو المؤمنون بمسار اللامركزيّة في تونس أن ينطق بها لسان رئيس الجمهوريّة قيس سعيد الرئيس الضامن لعلويّة الدستور والذي تمحورت حملته الانتخابية حول فكرة الحكم المحليّ وأهميّته في "تغيير واقع الشعب وترجمة ما يريده" وإن كان تصوّره المقترح يلوح مختلفا عن واقع اللامركزيّة المكّرس بالدستور.

مثلت هذه العبارات أولى بوادر التصدّع بين السلطة المركزيّة والسلطة المحليّة في مجابهة جائحة كورونا... بوادر لم يتأخّر رئيس الحكومة الياس الفخفاخ على تعميّقها مبررا مركززة القرار بأنّه "في أوضاع الأزمات لا وجود للامركزيّة، هناك رجوع لمركزية القرار وتنفيذه دون اجتهادات... في الحرب لا مجال للاجتهاد... هناك مركزية القرار تنزّل و تطبّق وتصلنا - السلطة المركزية- المعلومة كي نحسّن القرار"⁴.

تصريحات صدرت عن رأسي السلطة التنفيذية عكست "عقليّة" مركزيّة مطلقة، ومن المفارقة أنّ المصرّحين بها عرفا بكونهما من المدافعين عن الحكم المحليّ⁵ باعتبارها السبيل لإرساء ديمقراطية القرب وفضّل المنكبّون على مجابهة جائحة كورونا اعتبارها أخطاء اتصالية أو خطأ جسيما في اختيار العبارات إلا أنّ مركززة القرار في إطار مجابهة الوباء ما فتئت تتجاوز الخطاب السياسي البحث، لتتبلور من خلال المنشور عدد 09 المؤرخ في 25 مارس 2020⁶ والمتعلّق بوجوبية "مراجعة سلطة الإشراف مسبقا" قبل اتخاذ التدابير والإجراءات في إطار الوقاية من خطر تفشي فيروس كورونا. منشور اعتبرته الأستاذة عفاف مراكشي مجردا من أي قيمة قانونية و "جاف" اللهجة⁷، اختار من خلاله رئيس الحكومة التوجّه إلى "الوزراء وكتاب الدولة والولاية ورؤساء البلديات والمؤسسات والمنشآت العمومية" أمرا إياهم الانصياع لقرارات "سلطة الاشراف" مغفلا أنّ البلديّات باعتبارها مكّونا من مكّونات السلطة اللامركزيّة لا تخضع لإمرته ولا تأتمر بأمره، ضاربا بذلك مقتضيات الباب السابع من الدستور ومجلة الجماعات المحليّة.

³ مقتطف من خطاب رئيس الجمهورية خلال افتتاح مجلس الأمن القومي المنعقد بتاريخ 20 مارس 2020

⁴ مقتطف من خطاب رئيس الحكومة الياس الفخفاخ أمام مجلس نواب الشعب 26 مارس 2020.

⁵ الوثيقة التعاقدية لحكومة الياس الفخفاخ.

⁶ منشور عدد 9 بتاريخ 25 مارس 2020 حول وجوب التنسيق مع سلطة الإشراف قبل اتخاذ التدابير والإجراءات في إطار الوقاية من خطر تفشي فيروس "كورونا" المستجد (كوفيد-19).

⁷ Lettre ouverte destinée au chef du gouvernement "Ne confisque pas des compétences constitutionnellement attribuées au pouvoir local", Leaders, 30.03.2020

سلطتين كان من الأجدر تشجيع التكامل والتنسيق بينهما.

حيث تبصرت مترابطة بضع خطوات مذكرة "ضرورة ضمان التناغم والانسجام" بين جميع السلطات المحلية، أخيراً، إلى مقتضيات الدستور والجماعات المحلية. هذا وقد ذكرت بأن الدولة ملتزمة بدعم مسار اللامركزية في إطار وحدة الدولة وشددت على أن الدولة لن تدخر جهداً في تدعيم قدرات التصرف بالبلديات للارتقاء بدورها الحيوي في النهوض بشؤون متساكنيها وذلك في إطار احترام القانون والحفاظ على وحدة الدولة وسلامتها!

منشور وإن صدر متأخراً وخال من أي تدابير ملموسة تذكر، فإنه يحسب لوزارة الشؤون المحلية، ويندرج في إطار إعادة التوازن وروح التكامل بين السلطة المركزية واللامركزية وتوجيه دقة الأزمة نحو مجابهة الجائحة والقضاء عليها.

من جهة أخرى ضمن الياس الفخفاخ من خلال المنشور عدد 9، عبارات تجاوزها القانون والواقع من قبيل "الرقابة المسبقة" في حين أن مجابهة الأزمة، على مختلف مستوياتها، تقتضي التنسيق والتنسيق في القرارات لا تكبير أذرع السلطة المحلية بتعلة أن قراراتها لم تكن متناسقة مع الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأزمة أو أن اختلاف السرعات والقرارات بين البلديات من شأنه تعطيل السلطة المركزية في تنفيذ قراراتها. إلى جانب ذلك، اتجه الفخفاخ إلى اعتماد مصطلح "سلطة الإشراف"، عبارة مشحونة بكلّ التظاهرات السلبية للمركزية المفرطة التي لطالما رزحت تحتها تونس، علاوة عن كونها تتعارض قانوناً مع مبدأ التدبير الحرّ الذي تبني عليه اللامركزية والرقابة اللاحقة على قراراتها والتي يتولّاها القضاء دون غيره.

أزمة اتصالية حادة ومجانبة "للسلامة القانونية" وتعارض مع فلسفة اللامركزية، جعلت الجبهة مفتوحة بين السلطة المركزية من جهة وممثلي البلديات والمتابعين للشأن المحلي على اختلافهم حيث اعتبرت كنفدرالية رؤساء البلديات التونسية -على سبيل المثال- أن هذه التصريحات تعود بالبلديات إلى "مربع طاقة السلطة المركزية"⁸ والحال أن البلديات كانت سبّاقة في اتخاذ التدابير الوقائية⁹ والتحسيسية¹⁰ منذ بداية الأزمة حيث اضطلع العديد من رؤساء البلديات بدورهم عبر ممارستهم لسلطة الضبط المحلي، وذلك حتى قبل صدور التدابير المركزية على غرار منع استعمال الأكواب والشيشة وصولاً إلى غلق المقاهي وبعض الأسواق والحمامات وغلق المسبح البلدي إلى إشعار آخر.¹¹ قرارات اتسمت بطابع استباقي اتخذها بعض ممثلي السلطة المحلية في ترجمة صريحة لتشبعهم بالدور الذي عليهم الاضطلاع به كصفت أمامي لمجابهة الجائحة وبحكم قربهم من المواطنين والمواطنات وفهمهم حاجياتهم ومتطلباتهم.

يبدو أن السلطة المركزية، في مرحلة ثانية وبإصدارها المنشور المشترك بين وزارتي الشؤون المحلية والداخلية،¹² قد استوعبت خطورة الأزمة التي نشأت بين

⁸ مقتطف من بيان كنفدرالية رؤساء البلديات التونسية بتاريخ 21 مارس 2020

⁹ بلدية أريانة خلال الجلسة العادية الأولى المنعقدة يوم 7 مارس 2020.

¹⁰ بلدية الشحيحة يوم 10 مارس 2020.

¹¹ بلديات تاكلسة وزغوان، العدد 20 من الجريدة الرسمية للجماعات المحلية المؤرخ في 17 مارس 2020.

¹² منشور مشترك عدد 4 لسنة 2020 مؤرخ في 4 أبريل 2020 حول إحكام التنسيق بين السلطات العمومية المركزية والجهوية والمحلية

انبنى الخطاب السياسي المناهض "لتولّي البلديات إدارة الازمة على المستوى المحلي" على سببين اثنين أولاهما التذبذب في اتخاذ القرارات بين مختلف البلديات التونسية واختلاف السرعات في تولي إدارة الأزمة وثانيها وجوب مركزية القيادة في يد السلطة المركزية وحثمية وجود "رّبان واحد للسفينة" بغرض تجنبّ الاجتهادات التي من شأنها تعطيل تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الوباء.

فيما يتعلّق بالتذبذب في اتخاذ القرارات لا شك أنّ البلديات التونسية وقعت في أخطاء ولم تكن موحّدة في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة ولا من حيث سرعة اتخاذها. ففي حين اضطلع بعض رؤساء ورئيسات البلديات بسلطة الضبط الإداري المسند إليهم بمقتضى القانون¹³ في الحفاظ على الأمن العامّ الصحيّ منذ ظهور أوّل بوادر الجائحة على غرار بلديات أريانة والشحية وقرمبالية¹⁴ وغيرها من البلديات من خلال منع التجمّعات، والاقتران على حضور الشاهدين والعروسين في مراسم عقد القران وغلق الأسواق البلدية وإلزام المحلّات المفتوحة بتقديم خدماتها في موادّ ذات استعمال وحيد، بقيت بعض البلديات خارج السياق الوبائي وحافظت على نسق عيشها الطبيعي دون اضطلاع رؤسائها بدورهم المتمثل في اتخاذ قرارات من شأنها الانصهار في خطّة مجابهة الوباء¹⁵.

هذا التذبذب في الاضطلاع بالدور المحليّ لمجابهة الجائحة لا يمكن قراءته بمعزل عن استراتيجية الحكومة في مجابهة الوباء والتي لاحت متعثرة الخطاب، مشتتة المناشير. حيث مرّ تعامل الحكومة مع الأزمة مطّيا بمراحل ثلاث أولاهما تنسيق وتفاعل مع الإجراءات الاستباقية المتخذة على المستويين اللامحوري والمحليّ، ثانيها العودة الى منطق "سلطة الإشراف ومركزية القرار النافين لأيّ تدبير حرّ للسلطة المحليّة" وثالثها العودة الى فلسفة التنسيق والتكامل بين الوطني والمحليّ.

في هذا الصدد، أصدرت وزارة الشؤون المحليّة منذ بداية الأزمة 8 مناشير اختلف خلالها موقفها كثيرا، حيث عمدت في مرحلة أولى إلى مجارة الأزمة و معاضدة الجهود المحليّة الموجودة سابقا -في إطار مبادرات منفردة- بالارتكاز أساسا على البعد التوعوي والتثقيف الصحي للمتساكنين والمتساكنات¹⁶ وترسيخ

أزمة تنسيق تطال السلطة اللامركزية واللامحورية

¹³ خاصة الفصول 266 و 267 من مجلة الجماعات المحليّة.

¹⁴ قرارات ترتيبية اتخذت بتاريخ 10-11-12 مارس 2020.

¹⁵ عفاف مراكشي، "في حوكمة ادارة الأزمة الصحيّة في تونس: بين الوطني والمحليّ"، جريدة المغرب 20 مارس 2020.

¹⁶ من خلال إصدار المنشور عدد 4 المؤرخ في 4 مارس 2020.

من جهة أخرى، اعتمدت السلطة المركزيّة في استراتيجيتها لمكافحة الوباء على "العمد" كامتداد لها، خُطة تمّ تهميشها منذ الثورة وعادت لتظهر في جائحة كورونا بحجّة معرفتها للميدان، وهو بالمناسبة نفس حال البلديات المنتخبة من قبل الشعب التي تعتبر أقرب صنف من الجماعات المحلية الى المتساكنين/ات.

لقد طال التذبذب والارتجال جميع السلط في إدارة الأزمة، وهو ما يطرح السؤال على شرعية وضع السلطة المحليّة في قفص الاتهام دون غيرها من المخطئين مشروعاً والحال أن التذبذب، وهو أمر عادي في وقت الأزمات، طال السلطة المركزيّة والسلطة المحليّة؟ ألم يكن الأجدد توحيد الجهود بين كل المتدخلين عوض التنافس حول من سينقذ التونسيين والتونسيات من الأزمة؟

البعد الوطني للجائحة¹⁷ من خلال "الرفع من مستوى الإجراءات العملية لمجابهة انتشار فيروس كورونا المستجد وتوحيدها وذلك تماشياً مع تطور تنفيذ الخطة الوطنية لمجابهة هذا الوباء بسبب ارتفاع عدد المصابين وتنامي خطورة الوضع"¹⁸.

هذا التمشي السائد في المرحلة الأولى شهد منعرجاً ملحوظاً حيث خرجت الحكومة عن منهجيتها المعتمدة في التعامل مع الأزمة محلياً وأصدر رئيس الحكومة -لا وزير الشؤون المحليّة- منشوراً يذكّر فيه بوجود الانصياع لسلطة الاشراف في القرارات المتخذة محلياً¹⁹ لتعود في مرحلة ثالثة وإثر الجدل الواسع الذي أثاره المنشور لتعيد الأمور الى نصابها من خلال التذكير بمقتضيات الدستور ومجلّة الجماعات المحليّة والتأكيد على أنّ الدولة متمسكة بدعم مسار اللامركزيّة وضرورة "احكام التنسيق بين السلط العمومية المركزيّة والجهويّة والمحليّة"²⁰.

هذا التذبذب في التدابير المتخذة لم يقتصر فقط على مستوى السلطة المركزيّة بل طال كذلك امتدادها ممثلاً في الولاية والعمد والمعتمدين، حيث كانت قرارات الولاية بصفتهم رؤساء اللجان الجهويّة لمكافحة الأزمة مختلفة باختلاف الولاية. ففي حين عمد والي قفصة على سبيل الذكر لا الحصر الى رفع قضية ضدّ 5 أشخاص لم يلتزموا بالإقامة في منازلهم خلال الحجر الصحي، صرّح والي القصرين بأنّ عقوبة مخالفي اجراءات الحجر الصحيّ الذاتي هو سحب جواز السفر²¹ كذلك الأمر في خصوص المحلّات المخالفة لقرارات الغلق، ففي حين ذهب والي أريانة الى التأكيد على أنّ العقوبات قد تصل الى الغلق المؤقت للمتاجر المخالفة، ذهب والي المهدية الى التأكيد على أنّ عقوبة خرق قرار الغلق هو الإيقاف²² ولئن اختلفت القرارات المتخذة من الولاية، فإنّ الأكد أن المكانة التي حازها الولاية في إطار الاستراتيجية الوطنية هي مكانة استثنائية، بوصفهم رؤساء اللجان الجهوية لمكافحة الوباء.

¹⁷ من خلال المنشور عدد 5 المؤرخ في 13 مارس 2020 المرتكز في مرجعيته على توصيات مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء المنعقدين في 9 مارس 2020.

¹⁸ المنشور عدد 6 المؤرخ في 16 مارس 2020.

¹⁹ المنشور عدد 9 المؤرخ في 25 مارس 2020

²⁰ المنشور عدد 10 المؤرخ في 31 مارس 2020

²¹ قرار اللجنة الجهويّة لمجابهة الكوارث الطبيعية بالقصرين بتاريخ 16 مارس 2020.

²² عفاف مراكشي، "في حوكمة ادارة الأزمة الصحيّة في تونس: بين الوطني والمحلي"، جريدة المغرب 20 مارس 2020.



اللامركزية في أفق "ما بعد كورونا"

وضعت جائحة كورونا البلديات مجدداً أمام تحدّ شهادته سابقاً - بصورة أقلّ حدّة على غرار مساهمتها في إدارة أزمة الفيضانات السنة الفارطة أو موجات البرد- وهو تحدّي إدارة الأزمة على المستوى المحليّ الذي مهد لانخراط البلديات في الحرب التي خاضتها تونس ضدّ جائحة كورونا. ولهذه الحرب وجهان: وجه سلبيّ يتمثّل في تعميق أزمة نقص الامكانيات المادية والبشريّة وهو ما سينعكس حتميّاً على قدرة البلديات في فترة ما بعد الأزمة في ايجاد الموارد الكافية لكي تلعب دورها في دفع التنمية على المستوى المحليّ²³ خاصّة في ظلّ تراجع يقدر ب 44 بالمائة من الموارد الذاتية بالاعتماد على استخلاصات الثلاثية الأولى لسنة 2020 مقارنة بالتوقعات في ميزانيات البلديات لسنة 2020²⁴ وذلك يعود أساساً لتوقفها عن استخلاص الموارد الجبائية لفترة تفوق الشهرين واستنزاف جزء هامّ من ميزانية البلديات لمجابهة الوضع الوبائي وتضرّر الأنشطة التجاريّة...

الأأنّ الوجه الايجابي للأزمة يتبلور يومياً من خلال تحرّر البلديات وأخذهم بزمام المبادرة والبحث عن حلول ملائمة للواقع المحليّ وتغليب المصلحة العامّة على الخلافات الضيقة حيث لا يخفى أنّ البلديات منذ تنصيبها، عانت في جزء منها من عدم استقرار مجالسها ترجم عن طريق الاستقالات المتكررة وانحلال عدّة مجالس بلدية والذهاب إلى انتخابات جزئية، ظاهرة "عظلت" أزمة كورونا نسقها التصاعدي حيث وضعت المجالس البلدية باختلاف تركيباتها خلافاتها الضيقة جانباً -ولو ظرفياً- أمام استعجالية وفداحة الأزمة الوبائية.

من جهة أخرى، إنّ النزاع الذي نشب حول الصلاحيات بين السلطة المركزية والسلطة المحليّة والدور الذي اضطلع به الولاة والعمد والمعتدين لئن كان في ظاهره ينذر بتوسيع لصلاحيات السلطة المركزية على حساب المحليّ فإنّه في باطنه يعيد الى طاولة النقاش مطلب استكمال الإطار القانوني للامركزية، حيث تعدّ اللامحورية الوجه الآخر لهذه السلطة خصوصاً وأن لا وضوح في التصور اللامركزي دون استكمال القوانين المنظمة للسلطة اللامحورية وإعادة تمثّل الدور الذي ستلعبه في المستقبل وتوضيح الصلاحيات المعهودة لها واحياء النقاش حول صلاحيات "أذرع" السلطة المركزيّة المغيّبة منذ الثورة على غرار خطة العمدة. كما تعود

²³ صلاحيّة مشتركة بين السلطة المحليّة والسلطة المركزيّة يضبطها الفصل 243 من مجلة الجماعات المحليّة.

²⁴ احصائيات مقدّمة من وزير الشؤون المحليّة لطفي زيتون خلال جلسة استماع أمام لجنة التنمية الجهويّة، 8 جوان 2020.

مسألة النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية لتطفو على السطح مجددا ولعلّ أبرزها اليوم من حيث الضرورة الأمر الحكومي الذي يضبط صيغ وإجراءات التعاون والتنسيق بين الجماعات المحليّة والمصالح الخارجية للادارة المركزية والادارات التابعة لها²⁵

كذلك الأمر فيما يتعلّق بالتعاون بين البلديات حيث يعدّ من الأوجه الايجابية التي أفرزتها الأزمة الوبائية، حيث حثّت البلديات -أو على الأقلّ بعضها- على التنسيق فيما بينها عبر التعاون الثنائي على غرار خلق لجان مشتركة للاستجابة للحاجيات الاجتماعية الطارئة²⁶ أو من خلال التعاون وهو ما من شأنه إعداد الأرضيّة لبحث سبل تعاون محليّ أو دولي لامركزي طويل المدى.

من جهة أخرى، لم يكن انخراط البلديات في مجابهة الوباء ليكون فعّالا لولا انخراط المجتمع المدني والمتساكنين والمتساكنات وبحثهم عن التحرك محليًا لتسهيل دور البلديات. حيث وضعتنا جائحة كورونا بين مفارقة كبرى تتمثل في عزوف المتساكنين عن الانخراط في الشأن المحليّ "في زمن السلم"²⁷ وتراجع الثقة في الهياكل المنتخبة محليًا، وبين الهبة غير المسبوقة في معاضدة جهود البلديات في زمن الحرب على الوباء، وهو ما ينبئ بمستقبل مختلف للديمقراطية التشاركية محليًا ما بعد الجائحة يخرج عن التمثيل القانوني الذي يضبطها في آليات محدّدة بمقتضى مناشير²⁸ معممة على البلديات قد لا تكون ملائمة لواقع كلّ بلديّة، والمرور الى أشكال هيكلية جديدة قادرة على التنظيم بالتنسيق مع الهياكل البلديّة وجاهزة لمجابهة الأزمات وإدارتها.

إنّ الأزمة التي عاشتها البلديات قد تكون الفرصة المثلى لإعادة بناء الثقة بين السلطة المحليّة والمتساكنين، باعتبارها الأقرب لإدارة الأزمة في بعدها المحليّ واسترجاع السلطة المحليّة لبريقها الذي فقدته مؤخرًا.

25 الفصل 21 من مجلة الجماعات المحليّة.

26 خلق لجان مشتركة مثال "لجنة الشؤون الاجتماعية" بين بلديتي جرجيس الشمالية وجرجيس.

27 التقرير السنوي حول تقدّم مسار اللامركزية، جانفي 2020، منظمة اليوصلة.

28 في ظلّ عدم صدور الأمر المنظم لآليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليه بالفصل 30 مجلة الجماعات المحليّة.

